

Distr.: General
17 September 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ١١٥ من جدول الأعمال

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة

وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

إضافة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (A/61/5/Add.10). وكان معروضا أيضا على اللجنة نسخة مسبقة غير محررة من تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (A/61/214/Add.2)، الذي يتضمن ردود المكتب على توصيات المجلس. وخلال نظر اللجنة الاستشارية في التقريرين، التقت اللجنة الاستشارية بأعضاء اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات، وكذلك بالمدير التنفيذي وغيره من ممثلي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذين قدموا لها مزيدا من المعلومات والإيضاحات.

٢ - ويرد في الفقرات ١٢ إلى ١٧ من ذلك التقرير (A/61/5/Add.10، الفصل الثاني) بيان لأسباب التأخر في تقديم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات



المشاريع. وباختصار فإن المجلس علّق مراجعة حسابات المكتب في أيار/مايو ٢٠٠٦ بسبب عدم موافاته ببيانات مالية مصدّق عليها لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية (انظر الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٦١ ألف). كما تبين من استعراض المجلس لمشروع البيانات المالية أن هناك مؤشرات على وجود معلومات غير صحيحة وأخطاء جسيمة (انظر الفقرة ١٢ من A/61/182). وبناء على ذلك، طلب المجلس التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ من المكتب ضمان إتاحة بيانات مالية مصدّق عليها بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وتم تأجيل مراجعة الحسابات. وقدّمت تلك البيانات إلى مجلس مراجعي الحسابات في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ونُقحت، بناء على ملاحظات مراجعي الحسابات، ثم أعيد تقديمها إلى المجلس في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٣ - وكما يرد في الفقرة ١٦ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/61/5/Add.10)، الفصل الثاني)، والفقرات من ٦ إلى ١٧ من تقرير الأمين العام (A/61/214/Add.2)، فإن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أجرى عملية مراجعة مالية شاملة خلال الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، نتج عنها تحديد وتصحيح العديد من الأخطاء الكبيرة التي ارتكبت خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٥. واستعين بشركة خدمات استشارية على إجراء تسويات للحسابات، بما في ذلك الحساب المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر أيضاً الفقرتين ٥ و ٦ أدناه). وكما يرد في الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام، فإن التكلفة الكلية لعملية المراجعة المالية التي أجراها المكتب بلغت حوالي مليوني دولار.

٤ - وتشمل المبادرات الرئيسية الأخرى إنشاء فريق جديد للإدارة العليا وإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي، والاستثمار في فريق للشؤون المالية على مستوى مهني، وتطبيق اللامركزية على وظائف المحاسبة، ونقل مقر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من نيويورك (مبنى كرايسلر) إلى كوبنهاغن. وعلاوة على ذلك، أحدث المكتب في عام ٢٠٠٧ وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، تحت إشراف رئيس خدمات مراجعة الحسابات وبدعم من فريق من مراجعي الحسابات الداخليين. وكانت الوظيفة قد أسندت سابقاً إلى فريق من مراجعي الحسابات المتفرغين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد شرع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، كما يرد في الفقرة ١٥ من تقرير الأمين العام، في تعيين أعضاء لجنة لمراجعة الحسابات والخدمات الاستشارية سيتم إنشاؤها عما قريب. وستجتمع اللجنة، التي سيكون أعضاؤها من خارج المكتب، مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر لتوجيه ومراقبة القائمين بوظيفة مراجعة الحسابات في المكتب وكفالة اتباع المكتب لممارسات سليمة في مجال إدارة المخاطر. وأبلغت اللجنة، رداً على استفسارها، بأن عضوية لجنة مراجعة

الحسابات والخدمات الاستشارية قاربت على الاكتمال وأن جميع الأعضاء الذين التحقوا بها حتى الآن وافقوا على تقديم خدماتهم للجنة دون مقابل، بحيث لا يتحمل المكتب سوى مصاريف سفرهم وإقامتهم. ولا يسع اللجنة الاستشارية سوى الترحيب بهذه التطورات.

٥ - وأصدر المجلس رأياً متحفظاً بشأن البيانات المالية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويعود السبب في التحفظ إلى وجود رصيد لم تخر مطابقتها قدره ٩,٩ ملايين دولار في الحساب المشترك بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحسب المجلس، فإن الكيانين لا يطابقان بالطريقة الصحيحة المبالغ المستحقة الدفع التي يتعين دفعها لبعضهما البعض. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لم يؤكد البرنامج الإنمائي مبلغاً قدره ٩,٩ ملايين دولار سُجل على أنه من مبالغ المقبوضات من البرنامج. وقد رصد مكتب خدمات المشاريع اعتماداً قدره ٥ ملايين دولار لتغطية مبلغ المقبوضات هذا في بياناته المالية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٦ - وأوصى المجلس بأن يقوم مكتب خدمات المشاريع بما يلي: (أ) إعادة تقييم مدى إمكانية استرداد دين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البالغ ٩,٩ ملايين دولار؛ و (ب) تقييم مدى كفاية الاعتماد المرصود للشطب، البالغ خمسة ملايين دولار؛ و (ج) كفالة إجراء جميع التسويات بين الصناديق بانتظام. وأوضح مكتب خدمات المشاريع من جهته بأن ارتفاع حجم المعاملات، بما فيها الرصيد غير المسوى البالغ ٩,٩ ملايين دولار، وقدمها من شأنهما تعقيد الاستعراض (انظر A/61/5/Add.1، الفصل الثاني، الفقرتان ٩٥ و ٩٦). كما أعربت إدارة مكتب خدمات المشاريع، في تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، عن اعتقادها بأن إنفاق مزيد من الوقت على مسألة التسوية لن يؤدي على الأرجح إلى نتائج إيجابية إضافية؛ لذلك فهي تنوي أن تعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبت في مسألة الرصيد البالغ ٩,٩ ملايين دولار قبل نهاية عام ٢٠٠٧. وأعربت إدارة المكتب أيضاً عن اعتقادها بأن الاعتماد المرصود البالغ ٥ ملايين دولار يمثل حصة متناسبة معقولة مع الجزء المسوى من الرصيد البالغ ٩,٩ ملايين دولار (انظر A/62/214/Add.2، الفقرتان ٢٤ و ٢٥). ورداً على مزيد من الاستيضاحات، رأى أعضاء اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات أن المبلغ ٥ ملايين دولار يبدو عشوائياً وأنه ينبغي وضع معايير والاتفاق بشأنها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ما يتعلق بأنواع البنود التي يتعين شطبها. تتوقع اللجنة الاستشارية البت على وجه السرعة في هذه المسائل المعلقة (انظر أيضاً الفقرة ١٢ أدناه).

٧ - وأكد المجلس أيضا على عدد من المسائل المهمة، ومن بينها:

(أ) تدني مستوى الاحتياطات التشغيلية (٤,٣٦ ملايين دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)؛

(ب) على الرغم من أن مكتب خدمات المشاريع استجاب لشواغل المجلس بخصوص حسابات السلف والحساب المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمعدات اللامستهلكة وتكاليف انتهاء خدمة الموظفين، فلم يرد ذكر ذلك في المعلومات المقارنة الواردة في البيانات المالية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛

(ج) التكاليف والتأخيرات الناجمة عن نقاط ضعف نظام المحاسبة والرقابة الداخلية؛

(د) رصد مكتب خدمات المشاريع لاعتماد قدره ٢,٧٦ مليون دولار لتغطية التكاليف الناجمة عن الخسائر التي تم تكبدها في مشاريع نُفذت بدون ميزانيات مأذون بها، وإعلانه عن شطب مبالغ قدرها ١,٣٨ مليون دولار تتصل بتكاليف المشاريع التي تعذر استردادها، مما أدى إلى القلق إزاء فعالية نظام مراقبة تكاليف المشاريع واحتمال وقوع مزيد من الخسائر أو عدم استرداد جميع التكاليف؛

(هـ) الأنشطة التي أثرت على فعالية الرقابة والمنجزات المستهدفة من المشاريع، بما في ذلك بعض الحالات التي لم تأذن فيها الجهة المانحة بتحمل النفقات، وعدم وجود ضوابط محاسبية كافية على النفقات والممتلكات اللامستهلكة، والافتقار إلى الشفافية والاتساق في عملية التمويل وتحديد الرسوم للمشاريع، وحالات انعدام الرقابة الكافية على إدارة المشتريات؛

(و) مواصلة استخدام رصيد غير صحيح، قدره ١٠ ملايين دولار، بغرض المقارنة في البيانات المالية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، في ما يتعلق بالمعدات اللامستهلكة في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

(ز) عدم مطابقة الحسابات المصرفية وحسابات السلف بانتظام، وإفقال حسابات السلف قبل نهاية السنة، مما أدى إلى عدم تسجيل بعض المعاملات.

٨ - وأبدى المجلس عددا من الملاحظات الأخرى في إطار استعراضه للبيانات المالية. ويرى المجلس أن تلك الملاحظات، التي شرع مكتب خدمات المشاريع في تنفيذ بعضها في إطار مراجعة سجلاته المالية، تثير مخاوف بشأن تاريخ الإدارة المالية، وبيئة الرقابة وإدارة

المخاطر، وأثرها السلبي المستمر على السلامة المالية للمكتب (انظر A/61/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة ٣٠). وشملت الملاحظات التي أبدتها المجلس بهذا الشأن ما يلي:

- (أ) لم توضع التنبؤات الخاصة بالتدفقات النقدية العادية طوال فترة السنتين؛
- (ب) في بعض الأحيان، استخدمت مبالغ دفعها العملاء مقدما لبعض المشاريع لتسديد الديون، أو للصرف على مشاريع أخرى قبل تسلم أي أموال؛
- (ج) لوحظ حدوث تأخيرات في تجهيز معاملات السلف والمعاملات المتعلقة بكشوف المرتبات لدى إدراجها في دفتر الأستاذ العام؛
- (د) يعتمد المكتب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ما يقرب من ٤٥ في المائة من إيراداته، مما يشكل خطرا عليه؛
- (هـ) لم يكن يتم إعداد ميزانيات مشاريع المكتب والتنبؤات المتصلة بها طوال دورة المشاريع، وإنما كانت تغطي فترات مدتها سنة أو سنتين فقط؛
- (و) في آب/أغسطس ٢٠٠٦، كان هناك الكثير من المشاريع التي كان لا يزال يتعين إنهاؤها من الناحيتين التنفيذية و/أو المالية؛
- (ز) ظل بعض الوظائف العليا شاغرا أو لم يتم شغله سوى بصفة مؤقتة خلال بعض الفترات من فترة السنتين؛
- (ح) تناقص النسبة المئوية للرسوم التي يتقاضاها المكتب على حافظة مشاريعه.

٩ - ويبرز المجلس، في الفقرات من ٢٦ إلى ٤١ من تقريره، المخاطر المالية والتشغيلية التي يواجهها المكتب ويعالج مسألة قدرته على الاستمرار. وكما يرد في الفقرة ٣٨ من التقرير، فإن مستوى الاحتياطي التشغيلي للمكتب من العوامل التي تساهم في تعريض قدرته على الاستمرار للخطر. فقد واجه المكتب عجزاً صافياً في الإيرادات بمبلغ قدره ١٨,٨ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مما أدى إلى انخفاض الاحتياطي التشغيلي من ٢٣,١ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٤,٤ ملايين دولار في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويسوّى مستوى الاحتياطي سنوياً ليشكل نسبة قدرها أربعة في المائة من متوسط إجمالي النفقات على مدى السنوات الثلاث السابقة. وبناء على هذا الشرط، كان ينبغي أن يبلغ رصيد الاحتياطي التشغيلي لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ما مقداره ٢٧,٤ مليون دولار تقريباً. ووفقاً لما ورد في الفقرة ٢٤ من تقرير المجلس، قدمت الإدارة إلى المجلس، أثناء مراجعة الحسابات، حسابات الإدارة الداخلية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، التي أظهرت فائضاً وتحسُّناً في الاحتياطيات. وفي هذا الصدد،

يرد في الفقرة ٢١ من تقرير الأمين العام (A/61/214/Add.2) أن المكتب ساهم بمبلغ ٨,٩ ملايين دولار في الاحتياطي القائم، ليصل إلى ١٣,٢ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٦. ولم يراجع المجلس النتائج المقدمة لعام ٢٠٠٦. ويلاحظ أنه، استناداً إلى الإسقاطات، كان من المفروض أن يبلغ الاحتياطي التشغيلي ما مقداره ٣٢,٦ مليون دولار، على حين بيّنت الإسقاطات أنه لن يبلغ سوى ١٨,٩ مليون دولار (انظر A/62/5/Add.10، الفصل الثاني، الفقرة ٣٨).

١٠ - وتبين خطورة الوضع أكثر من خلال رسالتين موجهتين، في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ و ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧، من المراقب المالي إلى جميع رؤساء الإدارات والمكاتب المعنية بالمشاريع التي ينفذها المكتب. ففي الرسالة الأولى، أكد المراقب المالي، في ضوء الوضع المالي غير الواضح للمكتب، على ضرورة توخي الحذر في تنفيذ مشاريع جديدة أو موسعة مع المكتب، وأفاد بأن تقديم سلف مالية للمشاريع التي تنفذ مع المكتب ينبغي أن يتم كل ثلاثة أشهر وليس كل سنة. وفي الرسالة الثانية، طلب المراقب المالي من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في أعقاب تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، استعراض الضوابط الداخلية وممارسات الإدارة المالية في المكتب في ما يتعلق بالمشاريع التي تمولها مصادر من الأمم المتحدة من أجل تقييم مدى تعرض المنظمة لأي خطر مالي و/أو تشغيلي. وفي انتظار الانتهاء من الاستعراض، أطيلت مدد اتفاقات الخدمة المبرمة مع المكتب، حيث تقرر أن تكون مدة الأنشطة الممولة من ميزانيات حفظ السلام من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وأن تنتهي مدة أي اتفاق جديد، بالنسبة للأنشطة الممولة من التبرعات، قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

١١ - واعتمد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٧، المعقودة في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر، قرارين لهما علاقة بمناقشات اللجنة الاستشارية بشأن المكتب. ففي المقرر ٣٧/٢٠٠٧، أحاط المجلس التنفيذي، في جملة أمور، علماً مع القلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات، ولاحظ التقدم الذي أحرزته إدارة مكتب خدمات المشاريع لمعالجة المسائل المالية وغيرها من المسائل ذات الصلة، وطلب إلى المكتب موافاته بتقرير في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٨ بشأن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. ونظر المجلس التنفيذي أيضاً في مقترح يدعو إلى الدمج الجزئي لبعض وظائف مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكتب خدمات المشاريع. وفي المقرر ٣٨/٢٠٠٧، رحب المجلس التنفيذي، في جملة أمور، بنقل وظائف الشراء المباشر التي يقوم بها مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات في ما يتعلق بالأصناف

ذات الاستخدام العام، وما صاحب ذلك من تعزيز دور مكتب خدمات المشاريع كمورد أساسي للمشتريات بالنسبة للأمم المتحدة، وطلب إلى المدير التنفيذي أن يدرج، في تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي، لمحة عامة عن عملاء مكتب خدمات المشاريع وخدماته ومعلومات عن تنفيذ الدمج الجزئي، بما في ذلك تقديم الخدمات للمنظمات غير الحكومية. ويرد نصا المقررين في مرفق هذا التقرير.

الخلاصة

١٢ - توافق اللجنة الاستشارية على توصيات المجلس بشأن البيانات المالية لمكتب خدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويساور اللجنة بالغ القلق بشأن خطورة المشاكل المالية التي أظهرتها استنتاجات المجلس، وتشير إلى أن التقرير لا سابقة له من حيث نطاق المسائل التي تم التحفظ عنها. ولئن رحبت اللجنة بالتدابير التي اتخذها مكتب خدمات المشاريع مؤخرا لمعالجة هذه المشكلات، فإنها تشاطر المجلس شواغله بشأن قدرة المكتب على الاستمرار كمنشأة مستمرة.

١٣ - ولوحظ خلال مناقشات اللجنة الاستشارية مع أعضاء اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات عددًا من العوامل الإضافية التي تنطوي على مخاطر. فقد يجد مكتب خدمات المشاريع نفسه مثلاً، بسبب المشكلات المالية التي يواجهها، في موقع يُضطر معه إلى التعهد بمشاريع أكبر وأكثر مجازفة وذات هوامش ربحية أقل. فلو فشل مشروع واحد فقط من هذه المشاريع، لأدّى ذلك إلى تلاشي الاحتياطي البالغ ٤,٤ ملايين دولار أو تدّيته إلى حد كبير. علاوة على ذلك، ستترتب تكاليف إضافية على ضمّ موظفين رفيعي المستوى إلى مكتب خدمات المشاريع في سياق إعادة تشكيله وتشكيل أفرقه الإدارية والمالية. كما أن إجراء تغييرات إدارية بالحجم المشار إليه في رد المكتب لا يخلو من الخطر؛ فلئن كان من الممكن لأفرقة إدارية ومالية من كبار الموظفين جديدة بالكامل أن تُحدث تغييراً في الرؤية هناك حاجة إليه، فإن ذلك قد يعني أيضاً خسارة المكتب موظفين كبار من ذوي الخبرة. فضلاً عن ذلك، أُبلغت اللجنة أن دمج مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات ومكتب خدمات المشاريع سيؤدي إلى استحداث ٣٢ وظيفة في هذا المكتب (١٠ وظائف من الفئة الفنية و ٢٢ من فئة الخدمات العامة). وستدرج تكلفة هذه الوظائف المقدرة بحوالي ٤,٥ ملايين دولار سنوياً في مشروع الميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. والقصد من ذلك هو تغطية الميزانية الإضافية بأكملها من الإيرادات المتوقع أن تدرّها الخدمات. وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه، على الرغم من التأكيد الوارد في الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام عن تنفيذ

توصيات مجلس مراجعي الحسابات (انظر A/61/214/Add.2) على أن نقل مقر المكتب سيؤدي إلى تخفيض تكاليف التشغيل العامة، فإن مقدار هذا التخفيض ليس واضحا.

١٤ - على الرغم من الحالة المعروضة أعلاه، تعتقد اللجنة الاستشارية أن من الملائم منح مكتب خدمات المشاريع وقتا معقولا لتنفيذ توصيات المجلس تنفيذا كاملا، وليتولى هو نفسه عمليات إصلاحه. وفي غضون ذلك، تعتزم اللجنة إبقاء هذه المسألة قيد نظرها ومناقشتها بالتفصيل مع ممثلي مكتب خدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في معرض بحثها لميزانيتهما اللتين ستعرضان عليها في الأشهر القادمة. كما تتطلع اللجنة إلى أن تناقش مع إدارة مكتب خدمات المشاريع نتائج الاستعراض الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر الفقرة ١٠ أعلاه) والذي سيُنجز، على حد فهمها، بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

المرفق

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الثانية
لعام ٢٠٠٧ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٣٧/٢٠٠٧

تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠٤-٢٠٠٥

إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً مع القلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية
لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٥ (A/61/5/Add.10)؛

٢ - يشير إلى التقدم الذي أحرزته حتى اليوم الإدارة الجديدة للمكتب لمعالجة
المشاكل المالية وغيرها من المسائل ذات الصلة التي تراكمت خلال عدد من السنوات؛

٣ - يحيط علماً بالتقرير الصادر عن المكتب بشأن توصيات مجلس مراجعي
الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (DP/2007/48)، ويطلب إلى المكتب تقديم تقرير
إلى المجلس عن حالة تنفيذ هذه التوصيات في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٨.

٣٨/٢٠٠٧

اقترح الدمج الجزئي لبعض وظائف مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات
في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي

١ - يرحب بنقل وظائف الشراء المباشر التي يتولاها مكتب خدمات المشتريات
المشتركة بين الوكالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ما يتعلق بالسلع ذات
الاستخدام العام، وما صحب ذلك من تعزيز لدور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
كمورد أساسي للمشتريات بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة؛

٢ - يقرر أن يُكلف مكتب خدمات المشاريع بتقديم الخدمات إلى المنظمات
غير الحكومية الدولية في الحالات التي يعزز تقديمها ببرنامج الأمم المتحدة وأولويات الحكومات

ويكون متماشيا مع الخدمات التي يقدمها مكتب خدمات المشاريع حاليا، إضافة إلى مهمته الأساسية المتمثلة في توفير الخدمات إلى منظومة الأمم المتحدة؛

٣ - **يقرر** أن يتولى مكتب خدمات المشاريع، اعتبارا من عام ٢٠٠٨، المسؤولية المسندة إلى مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملا بالمقررين ٢/٩٦ و ٣٥/٩٦، والمتمثلة في جمع التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة المشتريات لمنظمات منظومة الأمم المتحدة وإحالة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية؛

٤ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يدرج في تقريره السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي لمحة عامة عن عملاء مكتب خدمات المشاريع وخدماته ومعلومات عن تنفيذ الدمج الجزئي، بما في ذلك عن تقديم الخدمات للمنظمات غير الحكومية.

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧